مجلة "مدارات في اللّغة والأدب" الصادرة عن مركز مدارات للدراسات والأبحاث، تبسة–الجزائر.

المجلد01 . العـدد: 06 . السنة 2021، ص ..– ..
ISSN 2661-765x

العنوان باللغة العربية (تأثير علم أصول الفقه في تدوين علم أصول النحو)

Title in English (The impact of the science of jurisprudence principles in the codification of the science of grammar principles)

رحمة شعبان علي انويّل

Rhma shaban enwil

1 مؤسسة الانتماء (ليبيا)،

الإيميل الشخصي للباحث: **rhmas300@gmail.com**

تاريخ الإرسال:12 يونيو 2021م	تاريخ القبول:27 يونيو 2021م	تاريخ النشر../2021/01

ملخص البحث

يتناول البحث دراسة تاثير علم أصول الفقه في تدوين علم أصول النحو، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والمقارن، ويهدف إلى معرفة التفاعل بين علمي أصول الفقه وأصول النحو، وأيهما أسبق، وأيهما أثّر في الآخر، ومن أهم نتائجه أن بداية التأليف في أصول الفقه كان في القرن الثاني في زمن الشافعي(ت 204هـ) الذي وضع علم أصول الفقه وأرسى قواعده، بينما في أصول النحو كان في القرن الرابع الهجري، فالتأليف في أصول الفقه أسبق زمانا منه في أصول النحو، فبالنسبة للنحو فابن السراج (ت316هـ) أول من أطلق مصطلح أصول النحو في كتابه "الأصول في النحو"، وابن جني (ت392هـ) أول من توسّع في شرحها في كتابه "الخصائص"، والأنباري (ت577هـ) أول من صنف كتابا مستقلا بهذه الأصول في كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو" ، والسيوطي (ت911هـ) أول من جمع جهود النحاة السابقين وأضاف إليها، ورتبها في كتابه" الاقتراح في علم أصول النحو".

كلمات مفتاحية: الفقه، النحو، أصول الفقه، أصول النحو.

Abstract

The subject of the research deals with the study of the impact of the science of Jurisprudence principles on the codification of the science of grammar principles . To achieve this, the descriptive and the comparative approaches were used. The research aims to know the interaction between the sciences of jurisprudence principles and the principles of grammar, and which of them precedes and which has an effect on the other. One of the most important results is that the beginning of authorship in the principles of jurisprudence was in The second century, while in the principles of grammar, was in the fourth century. Authoring in the

principles of jurisprudence is earlier than the authoring in the principles of grammar, and the one familiar with the principles of jurisprudence knows that the science of the grammar principles was taken from jurisprudence principles as a template for it, and the evidence for this is that the grammatical works on the principles of grammar were written in the time of al-Shafi'i (204H). The one who developed the science of jurisprudence principles and laid its foundations, and this indicates that the science of jurisprudence principles preceded the science of grammar principles, and therefore the first was influential in the second, not the opposite. As for grammar, Ibn Al-Sarraj(316H) was the first to use the term the principles of grammar in his book Origins In Grammar. Ibn Al-Jinni (392H) was the first to elaborate on these principles in his book (Al-Khasais) and Al-Anbari (577H) was the first to write a separate and authored book on these principles, along the lines of the principles of jurisprudence in his book (Lama Al-Adil fi Usul Alnahu), and Al-Suyuti (911H) was the first to collect the efforts of the previous grammarians on the principles of grammar and added to them, and arranged them in his book "The Proposal in the Science of Gramma ''.

Keywords : jurisprudence, grammar, the principles of jurisprudence, the principles of grammar

المؤلّف المرْسِل: رحمة شعبان علي انويّل

الإيميل: **rhmas300@gmail.com**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين مُحَمَّد خير الخلق أجمعين عليه أفضل الصلاة، وأزكى التسليم.

وبعد:

فيعدّ القرآن الكريم والسنة النبوية سببان رئيسان في نشأة العلوم اللغوية والشرعية، وقد تأثر النحو ببعض علوم الشريعة كالفقه وأصوله، ويظهر ذلك التأثر في مصطلحات بعض النحاة كابن جني والأنباري والسيوطي، فحين وضع النحاة قواعد أصول النحو اقتفوا أثر علم أصول الفقه حذو القذة بالقذة، ولا يعدم الباحث أن يجد تأثيرا لهذا العلم في النحو العربي بعامة وفي أصوله بخاصة.

سبب اختيار الموضوع:

ما دفعني إلى دراسة تأثير علم أصول الفقه في تدوين علم أصول النحو هو معرفة العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو، ومدى تأثر أحدهما بالآخر، ومظاهر هذا التأثر وآلياته.

إشكالية البحث:

تتضح الإشكالية في التساؤلات الآتية:

1. أيهما أسبق علم أصول الفقه أم علم أصول النحو؟
2. ما مدى تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو؟
3. وما أسباب هذا التأثير؟

4. وما مظاهره؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

1. تبيين أسبقية علم أصول الفقه لعلم أصول النحو.
2. توضيح العلاقة بين علمي أصول الفقه وأصول النحو.
3. إبداء سبب تأثير أصول الفقه في أصول النحو.
4. إبراز مظاهر التفاعل بين العلمين في الحدود والمصطلحات والمنهج.

أهمية البحث:

1. بيان أهمية علم النحو ومكانته، فهو قنطرة العلوم للوصول إلى فهم كتاب الله.
2. إبراز جهود العلماء في تأصيل القواعد والأصول التي يقوم عليها هذا العلم.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث اتبعت المنهج الوصفي والمنهج المقارن.

الدراسات السابقة:

1. التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو، م. مُحَمَّد إسماعيل المشهداني، مجلة آداب الرافدين، العدد 57، سنة 2010م.

2. أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي، الشارف لطروش، جامعة مستغانم، حوليات التراث، ع5(2006م).

3. أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية، رسالة ماجستير، إعداد: النعيم مُحَمَّد أحمد إبراهيم، إشراف: بابكر النور زين العابدي، 1436هـ ـ 2015م، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، شعبة اللغويات.

- **منهجية البحث:**
- قسمت البحث إلى: تمهيد وثلاثة مباحث
- في التمهيد تحدثت عن:
- تعريف الأصل والفقه والنحو في اللغة والاصطلاح
- تعريف أصول النحو وأصول الفقه
- أما المباحث االثلاثة فهي كالآتي:
- المبحث الأول: نشأة وتاريخ علم أصول الفقه
- المبحث الثاني: نشأة وتاريخ علم أصول النّحو
- المبحث الثالث: مظاهر تأثير أصول الفقه في أصول النحو
- ثم الخاتمة.
- ثم المصادر والمراجع.

التمهيد:

تعريف الأصل والفقه والنحو في اللغة والاصطلاح:

الأصلُ في اللغة: "أسفلُ كلِّ شَيْءٍ، وَيُقَال: اسْتَأصَلَتْ هَذِه الشجرةُ، أَي: ثَبَتَ أَصلُها"[1].

في الاصطلاح: فيطلق عَلى "مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيره" [2]، وله معنيان آخران: أحدهما: الرَّاجِحُ، والآخر: الدَّليلُ[3].

النحو في اللغة: القصد، والطريق. يقال: "نحوت نحوك، أي قصدت قصدك. ونحوت بصري إليه، أي صرفت. وأنحيت عنه بصري، أي عدلته"[4].

في الاصطلاح: يعرف بأنه "علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"[5].

الفقه في اللغة: الفهمُ، ثم خص به عِلْمُ الشريعة، والعالِمُ به فَقيهٌ.[6]

في الاصطلاح: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية[7].

---

1 . مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1(200م)، 12/ 168.

2 . أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، مُحَمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص122.

3 . ينظر: أبو القاسم، مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741 هـ)، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تح: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص4.

4. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط 4(1407 هـ – 1987م) ،7/ 353.

5 . مُحَمَّد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (المتوفى عام 1093 هـ)، تح: مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395 هـ – 1975 م، 6/1.

6 . ينظر: الجوهري، الصحاح ،6/ 2243.

تعريف أصول النحو وأصول الفقه:

أصول النحو: "هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[8].

أصول الفقه: هو العلم بالقواعد التي يُتَوصَّل بها إلى الفقه، والمراد من الأصول في قولهم: هكذا في رواية الأصول الجامع الصغير، والجامع الكبير، والمبسوط، والزيادات[9].

7 . ينظر: علي بن محمّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، كتاب التعريفات، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1(1403هـ -1983م) ص168.

8 . أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط1، 1957م، ص80.

9 . ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص28، وينظر: محمّد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية ط1(1424هـ - 2003م)، ص30.

المبحث الأول: نشأة وتاريخ علم أصول الفقه

اختلف الباحثون في بَدء تاريخ نشأة أصول الفقه والثابت لدى أغلب الباحثين أنَّ أول مَن صنَّف في هذا العِلم تصنيفًا مستقلًّا، هو الإمام الشافعي(ت 204هـ) ، الذي اتَّجه إلى تدوين هذا العِلم الجليل، فرسم مناهج الاستنباط، ووضَّح معالِمَ هذا العِلم [10].

فهو أول من كتَب في علم أصول الفقه، وأملى فيه رسالته المشهورة التي تكلَّم فيها في الأوامر والنواهي، والبيان والخبر والنسخ، وحُكم العلة المنصوصة من القياس[11].

وسبب تأليف كتاب (الرسالة) أن عبدالرحمن بن مهدي المحدث المشهور(ت 198هـ) كتب إلى الإمام الشافعي وهو شاب أن يضعَ له كتابًا فيه معاني القرآن، ويجمعَ قَبولَ الأخبارِ فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضعَ له كتاب الرسالة[12].

وسميت "الرسالة " في عصره، بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي[13]، ثم كَتَب فقهاء الحنفيَّة فيه، وحقَّقوا تلك القواعد وأوسعوا القولَ فيها.

---

10 . ينظر: مُحَمَّد إسماعيل المشهداني، التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة آداب الرافدين، العدد 57، سنة 2010م.، ص68،

11 . ينظر: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: 808هـ)، تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، ص567.

12.**ينظر**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)،تاريخ بغداد، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، 2/ 404.

13 . **ينظر**: الرسالة، للشافعي، ص12.

وكَتبَ المتكلِّمون أيضًا كذلك إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمسُّ بالفقه، وأليقُ بالفروعِ لكثرة الأمثلة منها والشَّواهد، وبناء المسائل فيها على النُّكت الفقهية[14]، ثم تتابع العلماء في التأليف في أصول الفقه وتوسعة جوانبه وزيادة مباحثه إلى أن استوى علما كاملا، موضوعه الأدلة الكلية من حيث إثباتها للأحكام، والأحكام من حيث ثبوتها بالأدلة، فالأصولي لا يبحث في الأدلة التفصيلية الجزئية ولا الأحكام الجزئية بل ذلك من عمل الفقيه[15].

14 . **ينظر** :ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ص576.

15 . ينظر: مُحَمَّد مصطفى شبلي، أصول الفقه الإسلامي، بيروت، سنة 1974م، 26/1.

المبحث الثاني: نشأة وتاريخ ظهور عِلم أصول النّحو

لم يكن عِلم أصول النّحو منفصلا عن علوم اللّغة العربيّة الأخرى، كالنّحو، والتّصريف، والبلاغة، وغيرها من العلوم، ولكن مع تطوّر عمليات التّأليف بدأتْ ملامح هذا العلم تظهر شيئا فشيئا، فكان لابن السراج (ت316هـ) في كتابه الأصول إشارات بسيطة ومتفرقة، لكن من ينظر في هذا التأليف يجد ابن السراج قد قصد به قواعد النحو المتداولة، فهو كتاب نحو لا كتاب أصول كما ظن كثير من الباحثين، ولا تختلف مادته بأي حال من الأحوال عن مادة كتاب سيبويه، فالمراد بالأصول ليست الأصول المنهجية التي يقصد بها أدلة النحو ، إنم المراد بها القواعد النحوية الأساسية، وهذا ما نبه عليه ابن جني بقوله:" فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولهن وقد تعلق عليه به"[16]، ويعد ابن جني (ت392هـ) أوّل المشيرين إلى هذا العِلم ، وأشار إلى ذلك بقوله: "وذلك أنّا لم نجد أحداً من عُلماء البَلدَين تعرض لعِلم أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[17]، فأورد العديد من الأدلّة النّحويّة في أصول النّحو، مِثل القياس، والسّماع، والإجماع، والتّعليل، ولكنه لم يستوف الحديث عن أدلة علم الأصول.

16 . أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 2/1

17 . ابن جني، الخصائص، 2/1.

ثم جاء الأنباريّ (ت577هـ) الذي أفرد مؤلفا خاصا في الأصول النحوية ، وأرسى قواعد من سبقه من العلماء، فجمع المتفرق منها ونظمها في أبواب وفصول مرتبة، فخرجت على هيئة علم جديد متميز عن بقية علوم العربية، حيث ألّف كِتابيه (لمع الأدلّة في أصول النحو، والإغراب في جدل الإعراب)، ولعل الذي أباح للأنباري أن يدعي لنفسه ابتكار هذا العلم مع أسبقية ابن جني له ما تمتع به كتاب لمع الأدلة من ميزات تجعله جديرا بالتقدير والاعتبار من حيث شموله لمعظم أركان أصول النحو ومعالجته لها معالجة منهجية منظمة، وكذلك كونه يجري على سنن كتب أصول الفقه، واستخدامه لكثير من المصطلحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم، وقد جاء كتاب "لمع الأدلة" في ثلاثين فصلا كلها تتحدث عن أصول النحو، وكتاب "الإغراب في جدل الإعراب" جاء في اثني عشر فصلا، سبعة منها تنتمي إلى العلم الذي ابتكره الأنباري وسماه جدل الإعراب، وخمسة منها تنتمي إلى أصول النحو[18].

ويمكن القول إن الأنباري له الفضل في تأصيل علم أصول النحو، وله اليد الطولى في تحديد معالم هذا العلم وتفصيل مسائله، ولا سيما في كتابه "لمع الأدلة" ولكن يؤخذ عليه وقوعه في بعض المآخذ المنهجية في ترتيب فصوله وأدلته.

ثمّ تلاه بعد عدّة قرون الإمام السّيوطيّ(ت911هـ) الذي ألّف كِتاب (الاقتراح)، و تأثر كثيرا بما ذكره الأنباري، وقد حذا حذوه في حمل أصول النحو على أصول الفقه في كتبه: لمع الأدلة والإغراب

18 ـ ينظر: النعيم مُحَمَّد أحمد إبراهيم، أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية، رسالة ماجستير، إشراف: بابكر النور زين العابدي، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، شعبة اللغويات، (1436هـ ـ 2015م) ص79.

والإنصاف، حيث قال: "وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب وأدخلته معزوا إليه في خلل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة، وضممت إليه من كتابه الثاني (الإنصاف في مباحث الخلاف) جملة"[19]، مع اعترافه بأنه استفاد كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني فلخّص منه جميع ما يتعلق بأصول النحو، فقال: "واعلم أني قد استمديت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني ، فإنه وضعه في هذا المعنى، ليس مرتبا، وفيه الغث والسمين، والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة، وأرشقها، وأوضحها"[20].

فكان له فضل التلخيص والترتيب لجهود من سبقوه في علم أصول النحو، وأشار إلى ذلك بقوله: "وضممت إليه نفائس أخر، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة، والعربية، والأدب، وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بفكري، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم"[21].وقد قسم كتابه إلى مقدمات تشتمل على عشر مسائل، وسبعة كتب.

وبهذا العرض لأقوال القدماء من النحاة، يتضح أن الكتب النحوية الثلاثة أشارت جميعها إلى التشابه والصلة بين أصول النحو وأصول الفقه، وحملت الأصول النحوية على نظيرتها الفقهية.

ولعل أسباب تأثير أصول الفقه في أصول النحو يعود إلى سببين:

1. إن جل الدارسين لعلوم اللغة والنحو هم من المتفقهين.

19 . جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط1 (1409 - 1989م)، ص 19.

20 . السيوطي، الاقتراح، ص 15.

21 . السيوطي، الاقتراح، ص 16.

2. شدة ارتباط استنباط الأحكام الفقهية بعلوم العربية، ولا سيما النحو ودلالته، فالفقه يعتمد في كثير من أصوله على مجمل القضايا اللفظية في النص وأنواع الدلالات الأخرى[22].

المبحث الثالث: مظاهر تأثير علم أصول الفقه على علم أصول النحو

22 . ينظر: مُحَمَّد إسماعيل المشهداني، التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو، ص75.

1. يظهر أثر الفقه في مجال الحد(التعريف) وبخاصة في المراحل الأولى من نشأة النحو، إذ كان الهدف منه عند الأصوليين تمييز المعرف من غيره مما قد يختلط به دون قصد إلى تصوير ماهية المعرف وحقيقته، وكذلك كان هدف التعريف عند النحاة قبل غلبة الفكر المنطقي عليهم[23] ، فأغلب التعريفات الموجودة بأصول النحو مستنبطة من تعريفات أصول الفقه.
2. أغلب مصطلحات أصول النحو مأخوذة من مصطلحات أصول الفقه[24]،فلقد نقل النحاة كثيرا من مصطلحات علم أصول الفقه وتقسيماته الشكلية، وبخاصة ما يتصل منها بالأصول العامة وطرق الاستدلال، ويمكن إجمال ذلك في الآتي:

ففي مجال الأدلة الرئيسة: نجد أن الأدلة الرئيسة في العِلمين ـ أصول الفقه وأصول النحو ـ هي النقل والقياس والإجماع.

النقل نجد أبرز مظاهر تأثير أصول الفقه كان في العناية البالغة بالنصوص جمعا واستقصاء، والحرص الكامل على سلامتها بما وضعوا لها من حدود زمانية مكانية، وضوابط لنقد النص سندا ومتنا، ثم الاعتداد بها فيما يضعون من قواعد استشهادا أو تأويلا وتخريجا، وقد صرفهم ذلك عن النظر العقلي المحض البعيد عن الواقع اللغوي، وإن لم يحرمهم نعمة التفكير الذي يتطلبه الاجتهاد[25].

23 . ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، د، ط، ص86..

24 . ينظر: الشارف لطروش، أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي، حوليات التراث، جامعة مستغانم، ع5 (2006م)، ص63.

25 . ينظر: قويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ص226، وينظر: لأصول، تمام حسان، ص45، 50.

القياس نجد تشابها بين القياس النحوي والقياس الشرعي سواء في تعريفه، أو في أركانه الأربعة من أصل وفرع وحكم وعلة، أو في شروط هذه الأركان، أو في أقسامه كقياس العلة والشبه والطرد[26].

وقضية الأصل والفرع التي شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى للدرس النحوي وافدة عليهم من أصول الفقه، فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه، وكان النحاة يقفون على جهودهم في الدرس الفقهي، ويأخذون عنهم، فالخليل كان معاصرا لأبي حنيفة، وسيبويه عاصر أبا يوسف، ومُحَمَّد بن الحسن صاحبي أبي حنيفة[27].

وأكثر المباحث الأصولية تأثرا بأصول الفقه هو مبحث العلة، فالعلة النحوية قريبة من العلة الأصولية فهي جالبة للحكم مثلها، ولها نفس أقسامها :كالعلة المتعدية والقاصرة والمعلول بعلتين، وكذلك شروطها، ومسالكها :كالإجماع ،والسبر، والتقسيم، والشبه، والطرد، وعدم الفارق، كل ذلك ممابحثه الأصوليون في مسالك العلة الشرعية[28].

الإجماع نجد أن الملتمس لأوجه التشابه يجد تشابها بين الإجماع النحوي والأصولي في التعريف والتقسيم، حيث تحدث النحاة عن إجماع أهل العربية، ومتى يكون حجة، ومتى تجوز مخالفته، وعن أنواع من الإجماع أخرى كإجماع العرب، والإجماع السكوتي، وإحداث قول ثالث[29].

26 . ينظر: مُحَمَّد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دار السلام، ص101.

27 . ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص16.

28 . ينظر: محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص16.

29 . ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص92.

وفي مجال الأدلة الفرعية: إذا كانت هناك أدلة فرعية في الفقه ليست محل اتفاق عند الفقهاء كالاستحسان والاستصحاب.

الاستحسان النحوي يحمل نفس معنى الاستحسان الفقهي، واختلفوا في حجيته كما اختلف الشرعيون في حجيته، فأقره ابن جني، بينما الأنباري والسيوطي لم يجعلاه من أدلتهما مع ذكرهما له لأنهما شافعيان والإمام الشافعي يبطله[30].

الاستصحاب مصطلح فقهي عند الحنفية، وهو يحمل نفس معنى الاستصحاب النحوي وهو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل"[31]، وهو في كلا العلمين من أضعف الأدلة، وقد صرّح بضعفه كل من النحاة والفقهاء؛ لأنه دليل مبني على غلبة الظن باستمرار الحال ومن ثم لا يجوز التمسك به ما وجد دليل العدول على ذلك الأصل[32].

و مجال الحكم: قسّم النحاة الحكم النحوي إلى: واجب، وممنوع ،وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء ، وهي نفس أقسام الحكم الشرعي حيث قُسم إلى: واجب، ومحظور ومندوب، ومكروه، ومباح، ووضعي، وواضح تأثر النحاة في تقسيمهم للحكم النحوي بتقسيم الأولين من

30 . ينظر، تقويم الفكر النحوي، ص227.

31 . أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط1، 1957م، ص46

32 . ينظر: الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص142.

الفقهاء له، وقد قسم النحاة الحكم أيضا اعتبار الضرورة إلى رخصة وغيرها، وهو نفس تقسيم الفقهاء[33] .

وختم النحاة أصولهم بما ختم به أصول الفقه من باب "التعارض والترجيح" كتعارض النصوص والأقيسة[34].

بعد هذا العرض نستطيع أن نلمس التأثير الذي تركته المباحث الأصولية الفقهية في الأصول النحوية، ويكفي أن ننظر على سبيل المثال إلى كتاب الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، وهو في أصول الفقه ونقارنه بكتاب لمع الأدلة للأنباري أو الاقتراح للسيوطي وهما في أصول النحو، كي ندرك مدى التشابه الذي وصل إليه هذان العلمان.

3. يظهر تأثر النحويين في مناهجهم بمناهج الفقهاء، وإلى ذلك:

- أشار ابن جي بقوله: "لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولهن وقد تعلق عليه به"[35]، ويقول في موضع آخر : "إن هذا الكتاب ليس مبنيًا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحي، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدّبين التأمل

33. ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص10.

34. ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص228.

35. ابن جني، الخصائص، 2/1.

له والبحث عن مستودعه"[36]، ويذكر أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين فيقول: " اعلم أن علل النحويين ـ وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"[37]ولو تابعنا عناوين كتاب الخصائص لتبيّن لنا مدى التشابه بين علمي أصول الفقه والنحو .

- ويعترف الأنباري بتأثره بمناهج الفقهاء بقوله: "فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النِّظامية – عَمَرَ الله مبانيها، ورحم الله بانيها! ـ سألوني أن ألخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة[38].

وقريب من ذلك جعل الأنباري علم أصول النحو على حد أصول الفقه معللا أن كلا العلمين معقول من منقول، فقال: "علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم؛ وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به الناس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد إلى غير ذلك؛ على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقول؛

36 . ابن جني، الخصائص، 1/ 68.

37 . ابن جني، الخصائص، 1/ 49.

38 . عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1 (1424هـ- 2003م)، 7/1.

كما أن الفقه معقول من منقول"[39]، وصنّف الأنباري كتابه لمع الأدلة وفق أصول الفقه، فقال: "أصول النحو هي أدلة النحو الذي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنه جملته وتفصيله"[40].

ويقول السيوطي: "فهذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"[41]، وقد قرر أن "أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث"[42].

لكن تشبيه أصول النحو بأصول الفقه فيه إجحاف بأصول النحو؛ لأن أصول الفقه نقلية، وأصول النحو عقلية؛ لاستنادها إلى فكرة الحس في مستوى الأداء النطقي الصوتي، وفكرة النظام في مستوى الأبنية والعلاقات النحوية، ولقد أعلن عن هذا الفارق ابن جني بقوله: "اعلم أن علل النحويين ـ وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها

39 ـ أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ص76.

40 ـ الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص80.

41 السيوطي، الاقتراح، ص15.

42 ـ السيوطي، الاقتراح، ص78.

خفية عنا غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسًا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضًا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين"[43].

43 . ابن جني، الخصائص، 49/1.

الخاتمة

1. نشأت أصول الفقه منذ نشأ الفقه، ولكنها لم تكن مدونة؛ لعدم احتياجهم إليها فالرسول ـ ﷺ ـ بينهم يستفتونه ويفتيهم، ومعرفتهم باللغة وأسباب النزول وأسرار التشريع قوية، فلم يكن بهم حاجة إلى قواعد تيسر لهم استنباط الأحكام من مصادرها.
2. عِلم أصول النّحو في البداية لم يكن منفصلا عن علوم اللّغة العربيّة الأخرى، فلم يكن هُناك تمييز بينه وبين علم النّحو، أو البلاغة، أو التّصريف، أو العروض، وغيرها من العلوم.
3. كتاب أصول النحو لابن السراج (ت316هـ) كتاب نحو لا كتاب أصول كما ظن كثير من الباحثين، ولا تختلف مادته بأي حال من الأحوال عن مادة كتاب سيبويه، فالمراد بالأصول ليست الأصول المنهجية التي يقصد بها أدلة النحو، إنما المراد بها القواعد النحوية الأساسية.
4. يُعد أبو الفتح ابن جنّيّ (ت392هـ) صاحب كِتاب (الخصائص)، أوّل المشيرين إلى علم أصول النحو في القرن الرابع الهجري، والحاثين على تحريره فبحث فيه وطوّره، ووضع أصول النحو على حد أصول الفقه.، وهو على كثرة ما ورد فيه من مباحث علم الأصول يعد كتاب لغة أكثر منه كتابا في الأصول، حيث اختلطت فيه مسائل اللغة والنحو والصرف والاشتقاق، كما أنه لم يستوف الحديث عن أدلة علم الأصول.
5. يعد الأنباريّ (ت 577هـ) أول من أفرد مؤلفا خاصا في الأصول النحوية في القرن السادس الهجري، حيث جرد مصنفا خاصا بعلم أصول النحو في كتابه "لمع الأدلة"، ولكن يؤخذ عليه وقوعه في بعض المآخذ المنهجية في ترتيب فصوله وأدلته.
6. للسيوطي (ت911هـ) فضل التلخيص والترتيب لجهود من سبقوه في علم أصول النحو، وأضاف إلى جهود سابقيه نفائس أخر ظفر بها في متفرقات كتب اللغة والأدب وأصول الفقه.
7. ظهور علم أصول الفقه كان متقدما على علم أصول النحو الذي اتخذ من أصول الفقه قالبا له، فبداية التأليف في أصول الفقه كان في القرن الثاني بينما في أصول النحو كان في القرن الرابع الهجري.

8. موقف المحدثين لا يختلف عن موقف القدامى فقد ذهبوا جميعا إلى أن أصول النحو محمولة على أصول الفقه.
9. علم أصول النحو تأثر كثيرا بعلم أصول الفقه بدليل التشابه بينها في ثلاثة أشياء: تحديد الأدلة، والمصطلحات، والمنهج.

المصادر والمراجع

1. أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط1، 1957م.
2. أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.
3. أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: مُحَمَّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
4. أبو القاسم، مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741 هـ)، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تح: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
5. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.
6. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4(1407 هـ - 1987 م).
7. أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، مُحَمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
8. جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط1 (1409 - 1989م).
9. الشافعي أبو عبد الله مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ)، الرسالة، تح: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر ط1(1358هـ/1940م).

10. عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1 (1424هـ- 2003م).
11. عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: 808هـ)، تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة.
12. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، د. ط.
13. علي بن مُحَمَّد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، كتاب التعريفات، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1 (1403هـ – 1983م).
14. مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1(2000م).
15. مُحَمَّد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (المتوفى عام 1093 هـ)، تح: مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395 هـ – 1975 م
16. مُحَمَّد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دار السلام.
17. مُحَمَّد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية ط1(1424هـ – 2003م).
18. مُحَمَّد مصطفى شبلي، أصول الفقه الإسلامي، بيروت، سنة 1974م.
19. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

المقالات:

20. الشارف لطروش، أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي، حوليات التراث، جامعة مستغانم، ع5 2006م).

21. مُحَمَّد إسماعيل المشهداني، التأثر والتأثير بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة آداب الرافدين، العدد 57، سنة 2010م.

الأطروحات:

22. النعيم مُحَمَّد أحمد إبراهيم، أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية، رسالة ماجستير، إشراف: بابكر النور زين العابدي، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، شعبة اللغويات، (1436هـ ـ 2015م)